كفاية وآفاق التغيير في مصر

ملف من إعداد: أحمد الخميسي
(مراسل الآداب في القاهرة)

المشاركون
(ألفبائيًا)

- أحمد بهاء الدين شعبان
- أحمد الخميسي
- أحمد عبد الرحمن

أصبح مطلبُ التغيير مطلبًا ملحّاً في العالم العربي. وتقوم الأنظمة العربية الحاكمة، فيَ الكويت والسعودية والأردن وغيرها، بإجراء تغييرات على شكل الحكم السياسي تحت شعار «الديموقراطية والإصلاح السياسي.» وقد شَهدتْ مصرُ مؤخّرًا حركةً واسعةً في هذا الاتجاه، بدأتْ حين ألَحَّتْ قوى المعارضة على تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري بحيث يُمْكن انتخابُ رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشَّح. ثم تمّ الإعلانُ عن استفتاء لتعديل تلك المادة بشكلٍ أثار غضبَ القوى المعارضة التي أخذتْ تعلن عن وجودها بقوةٍ في الشارع المصري.

فما هي حقيقة تلك القوى، وفي مقدِّمتها حركةُ «كفاية»؟

ثم ما هو مفهومُ التغيير لدى قوى المعارضة؟

وأخيرًا، أيةُ ملاحظاتٍ على طبيعة البرنامج الموجَّه لتلك القوى؟

وما مدى ارتباط حركة التغيير بالضغوط الخارجية؟

هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى، يَطْرحها هذا الملفُّ ويحاول الإجابةَ عنها واستكشافَ أفق حركة التغيير، التي قد تصبح نموذجًا لتغييرات مماثلة في بلدان عربية أخرى.

الآداب

المعارضة المصرية ومفهوم التغيير

أحمد الخميسي

التغيير في مصر ضرورة

الحديث عن «التغيير» يَشْغل مصرَ كلَّها: أحزابًا معارضةً، وحركاتٍ سياسيةً، ونخبًا مثقفةً، وقضاةً، ومهندسين، وشرائحَ عمّاليةً، وأطبّاءَ، وكتّابًا. وإلى جانب ذلك، وقَبْلَه، فإنّ الواقع ذاتَه يَنْطق بأنّ استمرار الأوضاع الراهنة أمرٌ صعبٌ: فقد بلغ عددُ الفقراء في مصر ٣٤ مليون نسمة (**تقرير التنمية البشرية** العامَ الماضي)، وبلغ عددُ العاطلين عن العمل ٦ ملايين، ويعيش ١٢ مليون مواطن في أكواخٍ وداخل المقابر، ويتّسع نطاقُ الأمية ليشمل ٢٢ مليونًا، ويتضاعف التفاوتُ الطبقيُّ فيَحْصل أغنى ٢٠ ٪ من السكان على ٤٣،٦٪ من الدخل القومي، مع ارتفاعٍ حادٍّ مستمرٍّ لأسعار المواد الغذائية الأساسية بعد أن كَفَّت الدولةُ يدَها عن دعمها ودعم الخدمات العامة في التعليم والصحّة والثقافة وغيرِ ذلك... هذا ناهيك عن حرمان كتلٍ بشرية ضخمة من التعليم والماءِ النظيف والصَّرْف الصحي. وفي ظلّ هذا الانهيار العامّ قامت الدولةُ بإنشاء واحد وعشرين سجنًا جديدًا خلال العقد الأخير، كلَّفَ بناؤها ملياريْ جنيه مصري! أضفْ إلى ذلك الشعورَ المريرَ بالمهانة السياسية التي يعيشها الشعبُ المصريُّ في مواجهة العربدة الأميركية في المنطقة، وفي مواجهة إسرائيل التي تهدِّد مصرَ وقتما تشاء، دون أن يحرِّكَ النظامُ ساكنًا، ودون أن يجرؤ مسؤول على أن يَنْبس بحرف واحد.

ويتخلَّل هذه اللوحةَ فشلُ النظام المصري الذريعُ في التقدم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خطوةً إلى الأمام؛ ويكفي أن نَعْلم أنّ الدَّيْن الخارجي والداخلي على مصر وصل إلى ثمانمائة مليار جنيه، وأصبح صعبًا على النظام الاستمرارُ في استخدام الأثر المعنوي لإنجازيْن مضى عليهما ربعُ قرن هما: حرب أكتوبر، وما سمِّي بـ «الديموقراطية.»

وخلاصةُ الأمر أنّ تضخّمَ الفقر، وعمقَ الشعور بالمرارة الوطنية، والإحساسَ بالتدهور العامّ والهوان، وَصلَتْ بصوتها إلى سمع المؤسسات السياسية الحاكمة والنخب المعارضة، وتعالت الدعواتُ إلى التغيير. لكنْ أيُّ «تغيير»؟

يَصْعب التحدثُ عن تصور واضح ومتبلورٍ للتغيير في الوعيَ الجماهيري العامّ. ولكنْ من المؤكَّد أنّ مشروع التغيير لدى الغالبية العظمى مرتبطٌ باستياءٍ مبهمٍ جرّاء الوضع الاقتصادي والقومي، ومصحوبٌ بتصورات دينية عن العدل والأخلاق والتحرر. فذلك التغيير يعني تحسينَ مستوى المعيشة، وتوفُّرَ السكن والتعليم وغير ذلك، ويرتبط بالقدرة على مواجهة أميركا وإسرائيل. إلاّ أنّ تلك الحالة لا ترتقي إلى مشروع سياسي بكلّ معنى الكلمة، بل هي **مادةٌ** لمشروعٍ ما، قلقٍ، وغيرِ محدَّدٍ، وقابلٍ للتطوير حسب الظروف في اتجاهاتٍ عدة.

لكنْ ما هو مفهومُ ذلك «التغيير» لدى الأحزاب والنخب المعارضة التي يُفترض بها أن تَصُوغَ مشروعًا سياسيًا كفئًا للتعامل مع واقعٍ محدَّد؛ مشروعًا قادرًا على حشد الجماهير خلفه وتطويرِ نضالها بشعاراتٍ معينةٍ، وتحديدِ أهدافها القريبة والبعيدة؟

أحزاب مصر الرئيسة والتغيير

بدايةً علينا أن نقول إنّ عدد الأحزاب غير الحكومية المرخَّص لها في مصر وَصَلَ إلى ١٩ حزبًا سياسيًا ـ بعد الموافقة الأخيرة على تأسيس «حزب الغد» ـ من بينها عشرةُ أحزاب تعيش حالةَ موتٍ كامل. وأما عددُ الأحزاب التي رَفَضَتْ لجنةُ الأحزاب طلباتِ تأسيسها فقد بَلَغَ ما يَقْرب من سبعين حزبًا! وجدير بالذكر هنا أنّ تلك الأحزاب ظهرتْ بعد فترة طويلة من قرار حلّ الأحزاب في ١٦ يناير ١٩٥٣، وتحديدًا حين أراد أنور السادات في أغسطس ١٩٧٤ تجميلَ وجه النظام بانفتاح سياسي، فأصْدر ورقةَ تطوير الاتحاد الاشتراكي التي رَفَضَ فيها التعدديةَ الحزبيةَ لكنّه أقرّ بمبدإ تعدُّد الاتجاهات تحت اسم «المنابر.» وفي مارس ١٩٧٦ تمّت الموافقةُ على تأسيس ثلاثة منابر، تحوَّلتْ في نوفمبر ١٩٧٦ بقرار من السلطة إلى أحزاب سياسية. ونتيجةً لتلك النشأة، والقيودِ التي أحاطت بها السلطةُ حركةَ الأحزاب، وضعفِ إرادة تلك الأحزاب، فقد تمّ تفريغُها من مضمونها حتى تحوَّلَ معظمُها إلى مجرد صحف، وانتشرتْ نكتةٌ بأنّ هناك في مصر صحفًا تُصْدر أحزابًا! وظلت حركةُ تلك

صنع الله إبراهيم يحمل شعارَ «كفاية» في إحدى المظاهرات مؤخّرًا

الأحزاب ومازالت ـ باستثناءِ لحظاتٍ نادرة ـ بعيدةً عن حركة الشارع المصري تمامًا، وأبعدَ ما تكون بنظامها وممارساتها الداخلية عن الديموقراطية والإصلاح اللذيْن تطالب بهما. كما أنّ حركتَها الفعلية ومالأتَها للنظام وصفقاتِها البرلمانيةَ معه ظلت منقطعةَ الصلةِ ببرامجها المعلنة. وقد اختزَلَت الكثيرُ من هذه الأحزاب وجودَها في شخصِ قادتها، الذين قضى بعضُهم ربعَ قرنٍ في القيادة دون تغيير!

جَرت العادةُ في مصر على الحديث عن ثلاثة أحزاب رئيسة هي «الوفد» و«التجمع» و«الناصري،» إلى جانب قوة أساسية لم تَنتزِعْ حقَّها بعدُ في تأسيس حزب هي «الإخوان المسلمون.» ويبدو مفهومُ التغيير واضحًا عند حُزب التجمّع في «مبادرة الإصلاح السياسي» التي طَرَحَها في ١٧ مايو ٢٠٠٤. فقد جاء فيْها «أنّ المدخل الصحيح والوحيد للتغيير الشامل هو تحقيق الديموقراطية وتوفير الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان.» أما حزب الوفد فقد طالب هو الآخر في برنامجه للإصلاح المعلن في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤ بالإجراءات الديمقراطية باعتبارها الحلقةَ الأساسَ في تطوير المجتمع المصري. بينما دعا الحزبُ الناصري إلى تحويل مصر إلى جمهورية برلمانية. ثم بلورت الأحزابُ الثلاثةُ رؤيتَها المشتركة في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤ في وثيقة بعنوان «التوافق الوطني للإصلاح السياسي،» جاء فيها أنّ الإصلاح السياسي هو الطريقُ الوحيدُ لإنقاذ البلاد، وطالبتْ بأن يكون انتخابُ الرئيس المصري من بين أكثر من مرشّح، وبإقامة نظام جمهوري برلماني يَكْفل إعادةَ تقسيم الاختصاص داخل السلطة التنفيذية. كما طالبتْ هذه الأحزابُ بإلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي «تعطي لرئيس الجمهورية سلطاتٍ استثنائيةً،» وبإنهاء حالة الطوارئ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية. وباختصار، وضعت الأحزابُ الثلاثةُ الكبرى ـ مع عدد من أحزاب صغيرة ـ رؤيتَها للتغيير في إطار الإصلاح السياسي المحدود للنظام، وهو إصلاحٌ قائمٌ في إطار التوجُّه الليبرالي الذي يقوم على خمسة مؤشّرات هي: الفردية، والحرية، والتعددية، والعقلانية، والرأسمالية. لكنّ هذه الأحزاب حَجَبتْ في صراعها مع النظام القضيةَ الوطنيةَ، والتبعيةَ، وجوهرَ النظام الاقتصادي الاستغلالي. وسنرى لاحقًا أنّ هذه الرؤية هي التي تَحْكم حركةَ وتوجُّهَ باقي الأحزاب والحركات، بما فيها حركةُ «كفاية.»

ولما كانت برامجُ الأحزاب الأساسية والإخوان معروفةً تقريبًا، فإنّنا سنركّز على موقف الحركات الجديدة من التغيير، وفي مقدمة تلك الأحزاب: «حزبُ الكرامة» و«حزبُ الوسط» و«حزبُ الغد.»

الحركات الجديدة والتغيير

إذا نظرنا إلى وثائق «حزب الكرامة»[1] الذي يمثّل تيارًا ناصريًا وطنيًا، فسنجد أنّه يدعو إلى أهداف وطنية عامة كالاستقلال الشامل، ونبذِ معاهدة السلام، واستعادةِ السيطرة المصرية على سيناء بالكامل، والوحدةِ العربية، والكفايةِ والعدلِ في المجال الاقتصادي، والاستعانةِ بالتكنولوجيا والعلوم، وتجديدِ الذات الحضارية، وسياسةٍ دولية متوازنة، والديموقراطية. لكنّ تلك الأهداف لا تكتسبُ سماتٍ محددةً وتظلّ أقربَ إلى الأمنيات النبيلة. ويَطْرح البرنامجُ صورةَ مجتمعٍ قادم، لكنّه لا يَطْرح آليةً للصراع مع المجتمع القائم، إلاّ عندما يدور الحديثُ عن تعديل الدستور وإلغاءِ حالة الطوارئ ونشرِ الحريات العامة. فالمطالب الأخيرة هي المطالب التي يمكن الاشتباكُ اليوم بشأنها مع النظام. لكنْ كيف؟

أما «حزب الوسط الجديد» فيعرِّف نفسَه في مقدِّمة وثائقه التي كتبها د. صلاح عبد الكريم[2] بأنه «حركةٌ سياسيةٌ تمثّل فكرًا

١ ـ حزب الكرامة العربية، **البرنامج السياسي**، ٢٠٠٤.

٢ ـ **أوراق حزب الوسط المصري**، تقديم د. صلاح عبد الكريم، ١٩٩٨.

المعارضة المصرية ومفهوم التغيير

إسلاميًا حضاريًا معاصرًا» يَدْفع أصحابَها «إيمانٌ راسخٌ بتميّز الحضارة الإسلامية.» ومع اعتراف الحزب بالتعددية الدينية في مصر فإنّه يرى أنّ «المرجعية الإسلامية العامة في مصر محلُّ اتفاق المصريين جميعًا.» أما التغيير عند الحزب فيبدأ بتنشيط وضع نصّ المادة الثانية من الدستور موضعَ التطبيق، وهي المادة التي تنصّ على أنّ دين الدولة هو الإسلام وعلى أنّ مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. ويدعو الحزبُ في مجال الأمن القومي إلى نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة دون تحيّز لإسرائيل، وإلى رفض مشروع السلام الإسرائيلي الذي يرمي إلى تقطيع أوصال الأمة، وإلى إقامة اتحاد اقتصادي عربي إسلامي، وإلى عدم التفريط في مبدإ تحرير فلسطين والانتماء العربي للقدس، لكنّه لا يصل إلى حدّ رفض اتفاقيات السلام. ويَعْتبر الحزبُ أنّ التغيير الممكن في المجال الاقتصادي الداخلي يقوم على «ألاّ يكون المالُ دولةً بين الأغنياء فقط، وهذا يستدعي تشجيعَ دخول الأفراد إلى العمليات الإنتاجية وتملُّك أصولها،» ثم «قيام الأمة، أفرادًا وجماعاتٍ ومؤسساتٍ، بواجبها في تحقيق العدالة الاجتماعية.» ويؤكّد أيضًا «الدورَ التوزيعيَّ للدولة... لضمان حُسْن توزيع عوائد العملية الإنتاجية على الأسر المصرية.» ولا تختلف هذه الوثيقة كثيرًا عن وثيقته المنقّحة بعنوان «حزب الوسط الجديد.» ويتّسم هذا البرنامجُ الفضفاض ـ كعادة التيارات الإسلامية ـ بالغموض. كما أنّه لا يقوم بتمليك المواطن أيةَ أسلحةٍ للصراع مع الوضع القائم، ما عدا التأكيد على الفكرة الجذرية لدى التيارات الإسلامية المختلفة، وهي أنّ التغيير يبدأ بتغيير «أخلاق المجتمع» لا الأوضاع التي تؤسِّس لتلك الأخلاق. وأخيرًا فإنّ «التغيير» في ذلك البرنامج لا ينبني على أيّ اشتباكٍ محدّدٍ مع الواقع في أيّ مجال، أيْ أنّه لا يقدّم إجابةً على السؤال العويص: «ما العمل؟»

أما حزب الغد فحصل على ترخيص بمزاولة نشاطه من لجنة الأحزاب في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤، لكنه خلال أقلّ من سنة أثار قدرًا من الضوضاء لا يتناسب مع حجمه أو برنامجه. فقد اعتقلت السلطاتُ رئيسَ الحزب أيمن نُور في يناير هذا العام بدعوى التزوير في أوراق التأسيس، ونُزِعتْ عنه حصانتَه البرلمانية، فأثار ذلك ضجّةً إلى حدِّ أنّ وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس أعربتْ في منتصف فبراير عن «القلق البالغ» للولايات المتحدة من ذلك الاعتقال! وعلى حدّ تصريحات نور فإنّ حزبه «ليس اشتراكيًا ولا إسلاميًا ولا ماركسيًا، لكنّه الوريث الشرعي للحركة الليبرالية في مصر.» ويأتي في مقدّمة برنامج الحزب أنّه «حركة ديموقراطية ليبرالية اجتماعية تَجْمع طليعةً من جيل الشباب المصري الساعي لمشاركة جادة للإصلاح السياسي والاجتماعي.» وإذا نحَّيْنا جانبًا ما تَحْفل به برامجُ معظم الأحزاب من الدعوة إلى محاربة الفساد وحلّ مشكلة البطالة وما شابَهَ، فإنّ برنامج هذا الحزب يرى التغيير في إصلاح سياسي يقوم على «إنهاء حكم الطوارئ المفروض منذ عام ١٩٨١، وتقييدِ صلاحيات الرئيس المصري الواسعة، وانتخابِ الرئيس من بين أكثر من مرشح، وانتزاعِ الحريات المختلفة.» وباختصار، فإنّ الحزب يضع نصبَ عَينيه إقامةَ «نظام الجمهورية البرلمانية الدستورية الديموقراطية.» وعلاوة على برنامج الإصلاح السياسي، يحدِّد الحزبُ أهدافه الأخرى كالتالي: اكتشاف الموهوبين، ومواجهة أزمة المياه، ومواجهة العنف بالثقافة، ومكافحة الإدمان، ومساعدة المعوَّقين. إلاّ أنّ التمايز الذي لَفَتَ الأنظارَ إليه هو أنّ ثلاثين بالمائة من قوام عضويته كانت للأقباط المصريين، الأمرُ الذي مَنَحَه ثقلاً خاصًا على أساس أنّه قد يمثِّل للمرة الأولى الوزنَ القبطي. وبطبيعة الحال فإنّ برنامج الحزب لا يشير إلى تقدير الإدارة الأميركية الخاصّ لأيمن نور، ولا إلى تمثيل حزب الغد النسبي للأقباط، ولا إلى علاقته بالجهات الأخرى ـ وهي الشروط التي أكسبتْه وزنَه الحقيقي. ويقودنا ذلك إلى ملاحظة عامة هي أنّ برامج الأحزاب المعلنة ليست في أغلب الأحيان سوى إنشاء وكلمات مرصوصة لا علاقة لها بواقع تلك الأحزاب ولا بحركتها الفعلية ولا أهدافها الحقيقية... ولا بسرِّ وجودها.

من شعارات التظاهرات الأخيرة في مصر: لا للتجديد، لا للتوريث

إذا نظرنا في برامج تلك الأحزاب الثلاثة الجديدة («الكرامة» و«الوسط» و«الغد») فسنجد أنّ عملية التغيير الفعلية تنحصر لديها في «تعديل الدستور وإلغاء حالة الطوارئ ونشر الحريات العامة» عند حزب الكرامة، وفي «تعديل الدستور وتنشيط المادة الثانية منه» عند حزب الوسط، وفي «نظام الجمهورية البرلمانية الدستورية الديمقراطية» عند حزب الغد. وماعدا ذلك فإنّه من الناحية الفعلية يندرج ضمن الشعارات والأهداف العامة، الوطنية عند «الكرامة،» والإسلامية عند «الوسط،» والليبرالية عند «الغد.» الأكثر من ذلك أنّ الحركات الجماهيرية التي وُلدتْ على خلفية التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، وشجبِ الحربِ على العراق ـ مثلَ «لجان دعم الانتفاضة،» والحملة الشعبية للتغيير،» ثم «مؤتمر القاهرة،» وحركة «أجيج» المناهضة للعولمة، و«حركة عشرين مارس،» وانتهاءً بحركة «كفاية،» ثم «صحفيون من أجل التغيير،» و«كتّاب من أجل التغيير» ـ كانت كلُّها تضع نصب عينيها التغييرَ بالمعنى الليبرالي الديموقراطي، أيْ تغيير شكل النظام السياسي، وكسر الطابع الاستبدادي للحكم، دون مساس بمضمون النظام الطبقي، أو جوهره كنظام اقتصادي استغلالي، ودون مساس ـ ماعدا التيارات الناصريةً أساسًا ـ برفض التبعية السياسية والاقتصادية لأميركا، ومقاومة مشروع الشرق الأوسط الكبير، واستكمال استقلال مصر السياسي بتحرير سيناء من القيود المذلّة لاتفاقية كامب ديڤيد. ولعلّ أدقّ تعبير عن هذه الحالة هو أنّ حركة «كفاية» كانت شعاراتُها الرئيسية شعاراتِ الليبرالية والديموقراطية فحسب، دون خوض في الموضوعين الوطني والاقتصادي، وكأنّ الديموقراطية **بحدّ ذاتها** تمثّل حلاً سحريًا لمشكلات المجتمع المصري العويصة.

المهمة الوحيدة الممكنة الآن

لا شكّ أنّ المعارضة ـ بأحزابها الجديدة والقديمة وحركاتها الشعبية ـ قد صبّتْ كلَّ نيرانها على الشكل السياسي للحكم، معتبرةً أنّ تلك هي «الحلقة الأساسية للتغيير.» ولا شكّ أيضًا أنّ ذلك التركيز لم يأتِ من فراغ: فقد تعثّر المشروعُ القومي للنهضة الذي كانت التجربةُ الناصريةُ أسطعَ نماذجه، بينما تَبْدل قوى الاستعمار العالمي كلَّ جهدها لمحاصرته وإطفاء جذوته، في الوقت الذي أُغلقتْ فيه الطرقُ على المشروع الاشتراكي بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وهمَّشت الأحزابُ الشيوعيةُ دورَها مكتفيةً بالدعوة إلى الإصلاح السياسي. ومن ثم لم يعد مرئيًا للحركة في الواقع الفعلي سوى أفق واحد، هو تعديل شكل الحكم السياسي وتطويره في إطار النظام ذاته، وذلك بطرح انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح، وإلغاءِ حالة الطوارئ، وتوسيع دائرة الحريات العامة، وغير ذلك. ويبدو أنّ تلك هي المهمة الوحيدة الممكنة الآن، التي يساعد تحقيقُها على خلق ظروفٍ أكثرَ ملاءمةً لنضال شعبي واسع من أجل الأهداف الوطنية والتحرر الاقتصادي والاجتماعي.

لكنْ إذا كانت الحركاتُ الجديدةُ تصطدم بالنظام فقط من زاوية شكل الحكم السياسي، فإنّ ذلك ليس مبرِّرًا للتهوين من شأن هذا الصِّدام؛ ذلك لأنّ معظم العواصف الجماهيرية كانت تنشأ من مجرّد عمليات احتجاج ضعيف، ثم تتجاوز ذلك إلى أفق رحب: فقد بدأت الثورةُ العرابيةُ باستياء الضبّاط من تفضيل الأتراك عليهم، ثم غضبهم لعدم حصولهم على رواتبهم؛ كما أنّ ثوراتٍ عديدةً بدأتْ بمجرّد مسيرات سلمية تتضرّع فيها الجماهيرُ إلى القياصرة والملوك لرفع الظلم، ولكنّها سرعان ما انقلبتْ إلى ثورات شاملة نتيجةً للقمع الوحشي.

الإخوان والشيوعيون

إنّ أحزاب وحركات المعارضة التي تعتنق كلُّها الليبراليةَ تقع بين طرفيْ نقيض: الأول هو قوى الإخوان المسلمين الذين يمثّلون الثقلَ الأكبرَ في الشارع المصري (يفوق عددُ الإخوان من أعضاء مجلس الشعب عددَ الأعضاء من جميع أحزاب المعارضة مجتمعين)، وشعارُهم: «الإسلام هو الحل.» والطرف الثاني هو الشيوعيون المعزولون تقريبًا: «الحزب الشيوعي المصري،» و«حزب الشعب،» ومجموعة «الاشتراكيين الثوريين» ـ والأخيرة لفتت الأنظارَ إلى نشاطها برفعها شعارَ إسقاط

المعارضة المصرية ومفهوم التغيير

الرئيس المصري صراحةً، ثم بمحاكمة بعض أعضائها في قضية نَظَرَتْها محكمةُ أمن الدولة العليا في مطلع ديسمبر ٢٠٠٣، وكانت أولَ قضية شيوعية تُنظر أمام المحاكم منذ ربع قرن وتُوجَّه فيها التهمةُ بتأسيس تنظيمٍ يدعو إلى إسقاط نظام الحكم.

أما عن مفهوم «الإخوان» للتغيير فإنّه لم يتبدّل كثيرًا منذ تأسيس الجماعة عامَ ١٩٢٨، كما لم يختلفْ سلوكُهم السياسي المناور والمراوغ. فقد صَرَّح المرشدُ العامُّ لهم محمد مهدي عاكف بشأن تصريحات الرئيس الأميركي بوش التي أشار فيها إلى ضرورة وجود رقابة دولية للانتخابات في مصر، فردّ بغازل الإدارةَ الأميركيةَ بقوله «إنّ مِنْ حقّ المنظمات الدولية والحقوقية أن تراقب الانتخابات.» وأكّد أنّ «الإخوان لا يسعون إلى الصدام مع الدولة،» وأنّهم «ليسوا أهل ثورة.» واستنكر تصريحاتِ حركة «كفاية» ضدّ الرئيس المصري، موضحًا أنّ «الرئيس رمزُ الدولة وأَرْفضُ سَبَّه مهما اختلفنا معه.» ووصَفَ الحركةَ المذكورةَ بأنّها «فئة ضالّة مُضِلّة،» وأنّ «لسانَها طويل.» وأفتى بأنّ من حقّ جمال مبارك أن يرشِّح نفسَه. ورأى بعضُ المراقبين أنّ الإخوان تشجّعوا بحديث أميركا عن الإصلاح حتى لو أسفر ذلك عن وصول إسلاميين إلى الحكم، خاصةً بعد تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، وإمكانيةِ التعامل مع الإخوان في مصر. وحين أَعْلن الإخوانُ مطالبَهم الوطنية للإصلاح في مؤتمر صحفي في ٢٣ مارس هذا العامَ، جاء في مقدمة هذه المطالب: أولاً تعديل حقيقي للمادة ٧٦ من الدستور بما يَكْفل تكافؤَ الفرص بين المواطنين للترشيح لموقع الرئاسة؛ وثانيًا: إطلاق الحريات العامة بإلغاء حالة الطوارئ ورفع القيود عن تشكيل الأحزاب والحريات الأخرى.

وإذا كانت الحلقةُ الأساسيةُ للتغيير عند الإخوان هي «الليبرالية،» فإنّ الحزب الشيوعي المصري في بيان له في ١٤ مايو هذا العام يعتبر أنّه قد آن الأوان «لكلّ القوى الديموقراطية والوطنية التقدمية أن تتضافر جهودُها على طريق التغيير السياسي والدستوري الذي يفتح الطريقَ أمام التغيير الشامل.» وتَعْتبر مجموعةُ «الاشتراكيين الثوريين» أنّ النضال الديموقراطي الذي تدور في إطاره كلُّ حركة المعارضة من أجل التغيير أمر ضروري لكنّه غير كافٍ، وتَطْرح الاعتمادَ على الجماهير، والاشتراكيةَ في إطار الثورة الدائمة.

ما هو مستقبل هذه المعارضة؟

سؤال تصعب الإجابةُ عنه، ولكنْ من المؤكّد أنّ حركة المعارضة مازالت بعيدةً عن الشارع، وأنّ القاسم المشترك بين تلك الحركات ـ وهو الجانب الليبرالي ـ قد يفجِّر حركةً شعبيةً في ظروف محددة، وقد ينحسر موجُ تلك المعارضة تحديدًا لأنّ المسافة بينها وبين الشارع مازالت واسعةً. ولا شكّ أنّ الانحسار أو التطور رهنٌ بظروف أخرى أو ضغوط جديدة، ورهنٌ أيضًا بتعميق المعارضة لمفهوم التغيير بحيث يتقاطع مع أماني الشعب المصري في حياةٍ أفضل ووطنٍ حرّ.

القاهرة

أحمد الخميسي

دكتور في الأدب. صحفي في **أخبار الأدب**. مراسل الآداب في القاهرة.

«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

أحمد بهاء الدين شعبان

منذ أقلّ من عشرة أشهر، وُلدتْ فى مصر «الحركةُ المصريةُ من أجل التغيير،» التي صار اسمُها المتداولُ ورمزُها وشعارُها صرختَها البارزةَ: كلمة «كفاية،» بما تَحْمله من دلالاتٍ ومعانٍ، وبما تتضمّنه من أشواقٍ وآمال. ومنذ ذلك الحين، ترك ميلادُ «كفاية» تأثيراتِه الملحوظةً في الأوضاع المصرية جميعًا - في الحكم و«المعارضة» والشارع - بل وامتدّت هذه التأثيرات لكي تصل إلى المحيط الخارجي أيضًا: إلى الوطن العربي الذى تعيش بلدانُه ظروفًا شديدةَ الشبه بالظروف فى مصر، وإلى العالم الذي تحتلّ مصرُ مكانةً لا يُمْكن تجاهلُها في صدارة مصالحه ومخططاته وأطماعه.

وبقدْر ما أثارت حركةُ «كفاية» من توقّعات، وأَنْعشتْ من أحلام، فإنّها أثارت تساؤلاتٍ تتعلّق بالنشأة والأفكار والبرامج - وكلُّها أسئلةٌ مشروعةٌ حتى ولو انطلقتْ من جهاتٍ مشكّكة ومن مواقع خصومها. ذلك أنّه لا يُمْكن حركةَ عصفٍ سياسيٍّ اجتماعيٍّ ضخمة، مثلَ حركة «كفاية،» بكلّ توابعها الحاصلة والمتوقعة، ألاّ تثيرَ الرغبةَ العميقةَ في المعرفة أو تستفزَّ حاجةَ القديمِ المستقرّ إلى مقاومتها. فالحال أنّ هذه الحركة أصبحتْ، في هذه المدة الزمنية القصيرة، رقمًا لا يُمْكن تجاهلُه في معادلة الواقع والمستقبل فى مصر، جنبًا إلى جنب مع جماعة الإخوان المسلمين التليدة، التي تَفُوقها عددًا وعدّةً وعمقًا تاريخيًا وإمكاناتٍ، وإلى جانب الأحزاب السياسية الرسمية (المعارضة) كذلك، وعلى رأسها أحزابُ «التجمع» و«الوفد» و«الناصري» التي يزيد عمرُ أقدمها عن ربع قرن.

النشأة والانطلاقة

تعود نشأةُ حركة «كفاية» إلى شهر رمضان قبل الفائت، حين جَمَعَتْ مائدةُ إفطار عددًا من رموز الحركة السياسية المصرية الوسطية بتلاوينها المختلفة: من أقصى اليسار حيث الماركسية، إلى أقصى اليمين حيث المنتمون إلى جماعة «الإخوان المسلمين.» وبين هذيْن التلوينيْن عناصرُ من التيارات الناصرية الشابّة (حزب الكرامة) والإسلامية الجديدة (حزب الوسط) - وهما حزبان تحت التأسيس - وكذلك عناصرُ ليبراليةٌ ومستقلةٌ أخرى أغلبُها من جيل السبعينيات. ودار الحديثُ بعد الإفطار حول الأزمة الحادّة التي تُمْسك بخناقِ مجتمعاتنا، وكيفيةِ الخروج منها، بعد أن استباحت العنصريةُ الصهيونيةُ أرضَ فلسطين وشعبَها، واحتلّت الإمبرياليةُ الأميركيةُ العراقَ ونكّلتْ بشعبه، وباتت التهديداتُ العدوانيةُ تحيط بسوريا والسودان ومصر والسعودية وغيرِها من البلاد العربية... فيما استبدَّتْ نخبٌ سياسيةٌ باطشةٌ بثروات البلاد ومصائرها، وأحالت الأمةَ العربيةَ إلى سجنٍ كبيرٍ أُهدرتْ فيه كرامةُ المواطن، فأَخرجت الجماهيرَ العربيةَ من سياق معادلات القوة في المنطقة، ورَكَعَتْ تحت أقدام الولايات المتحدة والصهيونية.

وقد ارتأى الحاضرون اختيارَ بعض الأفراد من بينهم، من اتجاهات إيديولوجية وسياسية متباينة، لصياغة بيان سياسي مقتضب يَعْكس المخاوفَ المشروعةَ للمتحاورين من استمرار الأوضاع العربية والمصرية على ما هي عليه من تدهور، وينادي المهتمّين بالشأن العام من أجل التوحُّد لمواجهةِ ما تجابهه البلادُ من تهديدات ومخاطر، في إطار الحرص على تضمينه القواسمَ المشتركة التي تتفق عليها كلُّ هذه التيارات الوطنية.

ولما كانت القضيةُ المهيمنةُ التي تَشْغل بالَ الرأي العامّ في مصر وقتذاك هي قضيةَ التمهيد لترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة (يُكْمل بها حكمَ مصر لمدة ثلاثين عامًا متّصلة!)، وكذلك مسألة الاتجاه إلى توريث السلطة لنجله السيد جمال مبارك - وهما مسألتان استفزّتا الرأي العامَّ وقوًى سياسيةً متعددةً لما قدَّرتْه من انعكاساتهما السلبية على الواقع المصري والعربي - فقد كان من الطبيعي أن يكون المدخلُ الديموقراطيُّ هو المدخلَ المناسبَ لطرح كافة القضايا الوطنية والقومية، والسياسية والاجتماعية، التي هي بطبيعتها مرتبطة ولا يُمْكن الفصلُ بين مكوِّناتها.

وهكذا استقر المكلَّفون بهذا البيان على صيغته المعنونة بـ: «بيان إلى الأمة: مواجهة الغزو الأميركي الصهيوني والتدخل الأجنبي

«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

سبيلُه الإصلاحُ الشاملُ وتداولُ السلطة.» وكانت الفكرةُ الأساسيةُ خلف هذا البيان هي أنّ الأمة العربية تواجه تحدّياتٍ خطرةً جَسَّدها الاحتلالُ الصهيونيُّ لفلسطين والاحتلالُ الأميركيُّ للعراق، وأنّ السلاحَ الناجعَ لمواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني للهيمنة على بلادنا لا بدّ وأن يتأسَّس اعتمادًا على إطلاق قوى الشعب المصادرةِ تحت وطأة الاستبداد، وعلى إعادة الاعتبار إلى الأمة المكبَّلة التي تئنّ تحت وطأة الفقر والفساد والظلم الاجتماعي والبطالة، عن طريق بناء مجتمع القانون والمواطنة، وإنهاءِ حالة الطوارئ الممتدة لعقودٍ في مصر، وإطلاقِ حقّ التعبير عن الرأي بمختلف السبل، وحقِّ تكوين الأحزاب والهيئات الشعبية، وتحديدِ مدد وصلاحيات رئيس الجمهورية... إلخ.

وقد بادرت الجماعةُ التي صاغت البيانَ إلى حملةِ توقيعاتٍ عليه، جَمَعَتْ نحو ثلاثمائة اسم لكبار الوطنيين من المثقفين ورجال السياسة والفكر في مصر، أَعْلنتْ بعدَها الدعوةَ إلى عقد مؤتمرٍ لبحث الخطوة التالية يومَ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، واختير توقيتُه مواكبًا لمؤتمر الحزب الوطني (الحاكم). وقد كان الهدفَ من المؤتمر طرحُ وجهة نظر كتلة شعبية في مواجهة وجهة نظر السلطة وحزبها. واحتشد في هذا المؤتمر أكثرُ من خمسمائة شخصية، انتهت مداولتُهم إلى إعلان تكوين «الحركة المصرية من أجل التغيير،» كإطار حركي مَرِن يَجْمع طيفًا واسعًا من الوطنيين المصريين للنضال المشترك من أجل تحقيق الأهداف التى عَبَّروا عنها في «بيان إلى الأمّة.» كما كَلَّفَ المؤتمرُ المجموعةَ التي صاغت البيانَ بإدارة العمل اليومي للحركة، وانتَخَبَ خمسةً وثلاثين عضوًا لتشكيل سكرتارية الحركة، أُضيف إليها فيما بعد نحو ٢٥ عضوًا هم منسِّقو لجان الحركة المنتخَبون في مختلف محافظات مصر.

واختارت لجنةُ إدارة العمل اليومي، فى أولِ اجتماعاتها، أن تتصدَّر بياناتِها عبارةُ: «لا للتوريث.. لا للتمديد،» لا باعتبارها نهايةَ المطاف في أطروحتها، وإنما لتجسيد اعتراضها المبدئي على قضية احتكار الحُكْم، وعلى التمديدِ فترةً رئاسيةً جديدةً للرئيس مبارك ولمشاريع نقل السلطة إلى نجله، على أساس أنّ تلك هي قضيةُ الساعة في مصر، وستؤثِّر ـ نظرًا إلى الطبيعة الرئاسية الفردية التسلطية للحكم عندنا ـ في مسارات البلاد وخياراتها الاستراتيجية لعقود طويلة قادمة. كما تبنّت اللجنةُ شعارَها الذي انتشر انتشارًا واسعًا فور إعلانه، شعارَ «كفاية،» لاستخدام شُحْنَتِهِ المفاهيمية الضخمة المعبِّرَةِ عن طاقة الاحتجاج والرغبةِ الهائلة في التغيير.

اجتياز الأسقف وعبور الخطوط الحمراء

بدأتْ حركة «كفاية» وجودَها في الشارع المصري عبر تنظيم سلسلة من التظاهرات السلمية المتعاقبة، في منطقة وسط البلد أمام «دار القضاء العالي،» يومَ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ (يوم حقوق الإنسان العالمي)، وفي شارع القصر العيني يوم ١٣ يناير ٢٠٠٥، وفي مداخل جامعة القاهرة (يوم عيد الطلاب العالمي، ٢١ فبراير ٢٠٠٥)، وفي خمس عشرة محافظة (في توقيت متزامن) يومَ ٣٠ إبريل، وغيرها. وكان لهذه التظاهرات دويٌّ هائلٌ يَرْجع إلى توفر عدة عناصر متداخلة:

أولاً، تجاوُزُ الحركة لكافّةِ الأسقفِ والخطوطِ الحمراء المتعارَفِ عليها في العلاقة بين السلطة والقوى السياسية التقليدية في المجتمع، وذلك عبر طرح موقفها الرافض لاستمرار حكم الرئيس مبارك أو لتوريث السلطة لنجله جمال ـ وهو أمرٌ جللٌ بالمقاييس المصرية والعربية، إذ لأول مرة تتجرّأ حركةٌ سياسيةٌ (ووليدةٌ أيضًا!) على التصدّي لـ «قدس الأقداس،» باعتباره رأسَ الأزمة، بوضوحٍ وقطعٍ ودون مداورةٍ أو وجل!

ثانيًا، النزول إلى الشارع مباشرةً، دون استئذان السلطة (التي كانت ستَرْفض حتمًا الترخيصَ للتحرّك)، أو دون أخذ حالة الطوارئ وقوانين مصادرة العمل السياسي في الاعتبار، وذلك انطلاقًا من أنّ حقّ التظاهر حقٌّ دستوريٌّ مشروعٌ يؤدِّي التنازلُ عنه إلى القبول بـ «الأسقف المنخفضة» التى خَضَعتْ لها

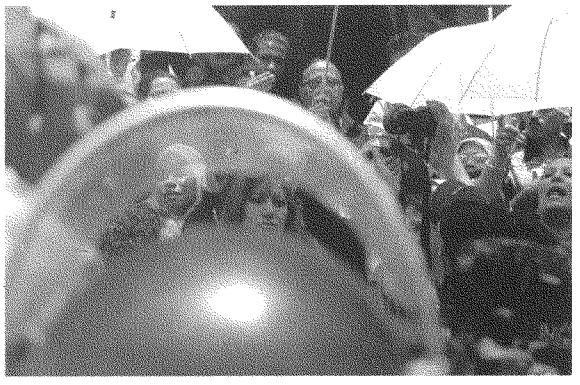

«كفاية» نزلت إلى الشارع دون استئذان السلطة ولا أخذ حالة «الطوارئ» في الاعتبار

الأحزابُ الرسميةُ (فأفْقدتْها ثقةَ الشارع واحترامَه) ولإدراكٍ يقينيٍّ بأنّ الحرية لا توهَبُ بل لا بدّ من انتزاعها من براثن السلطة المستشرسة.

ثالثًا، الاستفادة من فكرة «السموات المفتوحة،» ومن قدرة الفضائيات العربية والميديا العالمية على نقل الحدث في أنحاء المعمورة، بالصورة والكلمة، متجاوزًا كُلَّ محاولاتِ السلطة من أجل محاصرة خصومها (كما كان يحدث في الماضي). وكان الهَدف هو تشكيل سياج للحماية، نظرًا إلى حرص السلطة الاستبدادية على صورتها في الخارج، وهي صورةٌ تعتاش على تسويقها وتخشى من مغبّةِ الإساءةِ إليها أمام الدول الغربية والرأي العام العالمي.

كما كان لمواقف حركة «كفاية،» التي تميَّزتْ بالوضوح والحسم والعناد، دورٌ كبيرٌ في تأسيس سمعتها التي تجاوزت الحدودَ ووصلتْ إلى قطاعات واسعة من المصريين والعرب والأجانب. وهناك مثالان واضحان يَشْرحان هذا الأمرَ:

المثال الأول: حينما اتفق الحزبُ الوطني (الحاكم) مع أحزاب «التوافق الوطني،» المكوَّن من أحزاب التجمع والوفد والناصري، وآخرين، على تأجيل المطالبة بأيّ تعديل في الدستور إلى ما بعد الاستفتاءِ على منصب رئيس الدولة (سبتمبر ٢٠٠٥)، رفضتْ «كفاية» بصرامةٍ تأجيلَ المطالب الديموقراطية الشعبية إلى ذلك الحين، وأعلنتْ أنّها ستناضل من إجل إجراء التغييرات المطلوبة في الدستور فورًا. وكانت ردّةُ فعل أطراف السلطة وأجهزتها الإعلامية رفضًا حاسمًا؛ كما تهجَّمَ بعضُ رموز المعارضة «الرسمية» على الحركة بسبب هذا الموقف. على أنّ الأيام ادّخرتْ مفاجأةً كبرى لهذه الآراء، حين صَدَمها تراجعُ الرئيس مبارك نفسه بقبوله مبدأ تغيير الدستور![1] وهكذا جاء إعلانُ قبول الرئيس مبارك مبدأ اختيار رئيس الجمهورية **بالانتخاب** لا بالاستفتاء وكأنّه استجابةٌ مباشرةٌ لضغوط حركة «كفاية» وحدها في الداخل (إضافةً إلى ضغوط أخرى قادمةٍ من الخارج).

والمثال الثاني هو موقف حركة «كفاية» الرافض للتمويل الأجنبي انطلاقًا من إدراك عميق لمخاطر التغلغل الأوروبي والأميركي في جمعيات المجتمع المدني. فقد رأت الحركة أنّ هذا التمويل قد خَرَّبَ قطاعًا واسعًا من النخبة السياسية وشَلَّ فعّاليتَها وجَعَلَها تروِّج لأجندةٍ غربيةٍ (أميركية أوروبية) لا تَعْكس ـ بالضبط ـ الواقعَ العربي واحتياجاته؛ كما أنّه خَرَّب أعدادًا غفيرة من ممارسي العمل العامّ، الذين تخلَّوْا عن مفهوم وفلسفة العمل التطوعي لصالح العمل المدفوع الأجر. وقد أشارت «كفاية» في بيان لها بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٥ إلى مخاطر الانصياع لمبدإ تمويل جمعيات المجتمع المدني من الخارج، معلنةً أنّ «الاستبداد السياسي المحلي والعدوان الاستعماري الخارجي هما وجهان لعملة واحدة، لا يصحّ النضالُ ضدّ أيّ طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر. وهذه الرؤية تميِّزها تمييزًا كاملاً عن كلّ الحركات السياسية التي تندرج تحت جدول أعمال الولايات المتحدة الأميركية والعدو الصهيوني في العالم، للهيمنة والتحكم في شؤونه.» وكانت الحركة واعيةً لمخاطر الاختراق الأميركي لعملية المطالبة بالتغيير الديموقراطي عن هذا الطريق، ولذلك لم تتوانَ عن مهاجمة الجمعيات غير الحكومية الستّ التي التقت بالسفير الأميركي وتسلَّمتْ منه شيكًا بمليون دولار أميركي (دعمًا لنشاطها!)، معلنةً (أي الحركة) اعتمادَها الكليَّ على مصادر تمويلها الذاتية وعلى نضال كوادرها في سبيل اكتساب حقوقها.

لذلك لم يكن نشازًا في سياق عمل حركة «كفاية» وأسلوب أدائها أن تردَّ بشجاعةٍ وثقةٍ على مزاعم الرئيس مبارك حينما ادّعى، في حواره مع أحمد جار الله، رئيسِ تحرير جريدة

١ـ كان الدكتور رفعت السعيد، رئيسُ حزب التجمُّع، قد أعْلن أنّ الوقت لا يَسْمح بإجراء أية تعديلات دستورية قبل الاستفتاء، واصفًا حركةَ «كفاية» ـ ومَنْ يطالبون معها بعدم تأجيل إجراء التعديلات المطلوبة على الدستور إلاّ بعد إتمام الاستفتاء ـ بأنّ إدراكهم السياسي محدود!

«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

السياسة الكويتية، أنّ «حركة كفاية تنظّم مظاهراتٍ مدفوعةَ الثمن،» وأنّه كان يَمْلك ـ لو أراد ـ مجاراتَها في هذا الشأن بتنظيم مظاهراتٍ أكبر تهتف: «مشْ كفاية!» فلقد ردّت «كفاية» بأنّ مَنْ يقوم بتنظيم المظاهرات المدفوعة الثمن هم أعضاء حزب الرئيس (الحزب الوطني). كما أعلنتْ أنّها ستقوم بمقاضاة رئيس الجمهورية دفاعًا عن شرفها وسمعتها ونزاهةِ أعضائها، حتى يعتذرَ اعتذارًا واضحًا عما زَعَمه من اتهامات باطلة بشأنها! وقد أدّى هذا الموقف الحاسم إلى تراجع رئيس الجمهورية بعد ساعات معدودة عن هذه الاتهامات، بإصدار بيان باسم رئاسة الجمهورية يشير إلى أنّ صحيفة **الأهرام** ـ التي نشرتْ نصَّ الحديث ـ قد حَرَّفَتْ كلمات الرئيس، وهذا الأمر مَنَحَ الحركةَ مصداقيةً وزخمًا جديديْن، وساعدَ في ذيوع أفكارها.

مَنْ يخشى حركةَ «كفاية»؟!

ومع تصاعد وتيرة الصراع بين النظام وحركة «كفاية»، بدأت القوى السياسيةُ الأخرى في المجتمع تَشْعر بالقلق وتتحرك للمشاركة قبيْل فوات الأوان. وهكذا وجدنا جماعة «الإخوان المسلمين،» وهي الأكبر عددًا وعدّةً، تُجْبَرُ على مجاراة حركة «كفاية» بالنزول إلى الشارع، استجابةً لضغوط قواعدها، وبالذات الشباب الذين أثارهم عدمُ المشاركة في هذا الصراع الخطير الذي بدأ يهزّ المجتمعَ ويؤثّر في توجهاته. أما الأحزاب التقليدية، الرسمية، فقد انقسمتْ قسمين:

• أولهما الأحزابُ «المعارضةُ» الرسمية، مثل «التجمّع» و«الوفد» و«الناصري.» فقد حاولت احتواءَ توابعِ زلزال «كفاية» بالتجاهل وإدارة الظهر حينًا، وبالهجوم والرفضِ أحيانًا أخرى، لحماية قواعدها من التأثر بحيوية «كفاية،» خاصةً بعد أن لاحظتْ أنّ عددًا مهمًا من كوادرها المحْبَطة ـ بسبب عجز هذه الأحزاب عن تجديد دمائها والخروج من القوقعة المحبوسة داخلها ـ قد بدأتْ بالانجذاب إلى «كفاية» والمشاركةِ الفعّالةِ في أنشطتها.

• أما حزب الحكومة (المسمّى بـ «الوطني»)، فقد لجأ ـ بعْد أن استنفذ آخر إمكاناته ـ إلى شنّ حملات دعائية لتشويه الحركة باستخدام آلة الإعلام الرسمية الجبّارة، وإنْ كانت فاقدة التأثير والمشروعية، في الشارع. ثم لجأ إلى استئجار مجموعات من «البلطجية» ومعتادي الإجرام والخارجين على القانون، محمَّلين بالأسلحة البيضاء وبالأدوات الحادّة، وفي حماية جهاز القمع البوليسي الذي عَمَدَ إلى محاصرة كوادر «كفاية» ومناضليها لدى نزولهم إلى الشارع، وتيسير السبل لاعتداء جموع المهمَّشين والغوغاء المدفوعي الأجر عليهم. وبلغ الأمرُ ذروتَه يومَ الاستفتاء (٢٥ مايو ٢٠٠٥)، حيث لم يتجرأ على النزول إلى الشارع لمجابهة حزب السلطة وأدواتِ قمعها سوى حركة «كفاية،» ونالها ما نالها من اعتداءاتٍ ومحاولاتٍ منحطّةٍ لانتهاك أعراض فتياتها، تحت مَسْمع ومرأًى من العالم كله! وقد شكّل ذلك فضيحةً دوليةً نَقَلَتْها الفضائياتُ، وتداولت أخبارَها المحافلُ، لكنّها ـ من جهة أخرى ـ ضاعفتْ من مصداقية الحركة، ودفعتْ بآلافِ الأعضاء الجدد للانضمام إلى صفوفها.

«كفاية»: صيحةُ هزّت الضميرَ الوطني

لقد ساعد على الانتشار السريع لأفكار «كفاية» تهيُّؤُ المجتمع لقبول المطالب المشروعة بالتغيير في البلاد، بعد أن أصبحتْ وطأةُ الأزمة المجتمعية الشاملة ثقيلةً على الأكتاف. فقد جاءت صيحةُ «كفاية» في وقت مناسب تمامًا، إذ بدأ التململُ يعمّ المجتمعَ بطبقاته المختلفة وفئاته الاجتماعية المتباينة جرّاء التفكك الملحوظ في جهاز الدولة، وانتشار الفساد، والنزيفِ المستمرّ في الثروة الوطنية، وانهيار مستويات المعيشة (٣٥ مليون تحت حدّ الفقر)، وتزايُدِ جيوش العاطلين عن العمل (أكثر من ٧ ملايين عاطل معظمُهم من الشباب) إلخ... وشكّل ذلك كلُّه حاضنةً نموذجيةً لدعوة التغيير التي أطلقتْها حركةُ «كفاية.» ولهذا كان متّسقًا مع ما تقدّم أن تنتشرَ الدعوةُ من أجل التغيير في أوساط المجتمع المصري في هذه الفترة القياسية. هكذا شَهِدْنا تكوينَ تشكيلات الحركة من أجل التغيير في قطاعات متعددة: أساتذة

اعتُدي على الفتيات تحت مَسمعٍ ومرأى من العالم كلّه!

من أجل التغيير (في الجامعة) ـ شباب من أجل التغيير ـ أطبّاء من أجل التغيير ـ مهندسون من أجل التغيير ـ صحفيون من أجل التغيير ـ أدباء وفنانون من أجل التغيير... وكلُّها تجمعاتٌ فئويةٌ تنادي بالتغيير الديموقراطي في المجتمع، على نحوٍ ما طرحتْ «كفاية» من أفكار، إضافةً إلى مطالب التغيير الديموقراطي في مجال تخصُّصها (الجامعة ـ الصحافة ـ الأدب ـ الطبّ ـ الفنّ.. إلخ) بعد أن طاولها الفسادُ من كل ناحية ولم يعد أمامَها من مهربٍ سوى إعادة ترتيب أوضاعها على أسس الديموقراطية والمساءلة.

وأكثر من ذلك، فلقد بدأتْ حركةُ «كفاية» في الانتشار أفقيًا في كلّ محافظات مصر تقريبًا، وبين الفلاّحين والعمال، الذين أنشأوا «فلاّحين من أجل التغيير» و«عمّال من أجل التغيير» للدفاع عن قضايا الطبقة العاملة والفلاحين الاجتماعية، وبالتوافق مع كلّ جماعات الوطن التي تَنْشد التغييرَ الديموقراطي الشامل. والمهمُّ أيضًا أنّ مثال حركة «كفاية» قد دَفَعَ إلى الحركة قطاعاتٍ مجتمعيةً كانت خارج الحراك السياسي بصورة كاملة، مثل القضاة الذين عَقَدوا مؤتمرًا حاشدًا يوم الجمعة ١٣ مايو الماضي أكَّدوا فيه مطالبَهم باستقلال الكيان القضائي عن تدخُّلات السلطة التنفيذية، وكذلك مطالبتهم بالإشراف على الانتخابات القادمة (انتخابات الرئاسة ومجلس الشعب) دون تدخُّل الأمن وهيئات الدولة، وإلاّ تنحَّوْا عن المشاركة فيها ـ وهذا ما يضع النظامَ في مأزق حرج إنْ قَبِلَ هذه المطالب... وإنْ رَفَضَها أيضًا!

كما تجاوَزَ صدى تكوين وتحرُّكات «الحركة المصرية من أجل التغيير ـ كفاية» الواقعَ المصريَّ إلى الواقع العربيّ، بحُكْم ما تحتلّه مصرُ من قيمةٍ موضوعية وموقعٍ ريادي في الوطن العربي والمنطقة. فتكوّنَتْ حركاتٌ متعددةٌ في ليبيا واليمن والأردن وغيرها من البلدان العربية تحت مسمَّى «كفاية» أو مترادفاتها. وهذا ما يشير إلى أهمية هذا الشعار وتماسّه مع تطلّعات ومطالب الجماهير العربية في كل أنحاء العالم العربي.

ملاحظات شكلية على علاقة الداخل بالخارج

لم تكن السلطة المصرية وبعضُ أحزابها الرسمية هي وحدها التي صبَّت جامَ غضبها على حركة «كفاية»، التي هبَّت كالرياح العفيّة فهزَّت ركودَها وركودَ الحياة السياسية في المجتمع، وسَحَبت البساطَ من تحت أقدام الكثيرين من المنتسبين إليها. وإنما تعامَلَ مع «كفاية» بشكل سلبي أيضًا عناصرُ وطنيةٌ طيبةُ النوايا، مَنَعَتْها من التجاوب معها خبرتُها السياسيةُ المحدودةُ، وغيابُ التصاقها بنبض الواقع، وعجزُها عن تحسُّس ما يعتمل في الأرض المصرية والعربية من تفاعلات حادة تَعْكس لحظةً حرجةً ومصيريةً لا يمكن تأجيلُها، أو مَنَعَها من ذلك الهربُ من استحقاقاتها تحت زعم «الأولوية المطلقة للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية،» دون وعيٍ لترابط قضيتي الديموقراطية ومعاداة الإمبريالية ترابطًا موضوعيًا لا يُمْكن فصلُه بأيّ حالٍ من الأحوال. فكأنّي بهذه الأصوات المحدودة ترى تأجيلَ أيّ مَطْلبٍ بالحرية والديموقراطية إلى أن يتمّ الخلاصُ من الاحتلال والعدوان الصهيوني الإمبريالي، لكنْ دون أن تقول لنا كيف يُمْكن تحقيقُ هذا الأمر في ظلّ استبداد أنظمةٍ فاسدةٍ تَحْكم بالحديد والنار، وتَمْنع من توافر الحدّ الأدنى من الشروط الضرورية اللازمة لتعبئة الشعب في المعركة ضد الإمبريالية الأميركية والصهيونية. فالحال أنّ ذلك لن يكون ممكنًا إلاّ بقيادة نضال ديموقراطي حقيقي، يتمّ عبرَه ـ لا عبر الوعود الأميركية الوهمية ـ انتزاعُ الحقوق الديموقراطية الشعبية. وهذا ما يتيح للجماهير الوطنية الفرصةَ لتنظيم صفوفها دفاعًا عن مصالحها، وضدّ الاستغلال والاستبداد الداخلي من ناحية، وضد الهيمنة والعدوان الأميركي والصهيوني من ناحية أخرى. فالحقّ أنّه لا سبيل إلى مواجهة العدوان الخارجي على الأمة، والعدوانِ الداخلي على الشعب، إلاّ عبر هذه العلاقة الجدلية بين النضال الديموقراطي والنضال الوطني/القومي، على النحو الذي تبنَّتْه حركةُ «كفاية» وحاربتْ في ضوئه كلَّ معاركها حتى الآن.

والغريب في الأمر أنّ هذه الأصوات التي ارتفعتْ للهجوم على حركة «كفاية» تَصْطنع إسقاطاتٍ بعيدةً عن الواقع، بين ما حَدَثَ

«كفاية»: الميلاد والمسار... الوعود والمخاطر

في بعض دول أوروبا الشرقية وما يَحْدث في بلادنا، متجاهلةً اختلافَ الظروف بين البيئتين، واستحالةَ تجاهُلِ حضور الاحتلال الصهيوني في فلسطين والاحتلالِ الأميركي في العراق على أجندة أيّ حركةِ تغيير في بلادنا. كما أنّها تتجاهل بشكل قصدي كلَّ ما تضمَّنَتْه وثائقُ حركة «كفاية» من إشاراتٍ حاسمةٍ إلى موقفها المبدئي المضادِّ للإمبريالية الأميركية، والصهيونية، والتمويل الأجنبي، وغيرِها مما لا يُمْكن لأيّ رأيٍ موضوعيّ تجاهُلُه.

كما أنّها تتجاهل أيضًا حقيقةً مفادُها أنّ قادة حركة «كفاية،» جميعَهم، قد تربَّوْا في مدرسة الوطنية والقومية، وأنّهم ـ بأنفسهم ـ مؤسِّسو كلّ لجان مقاومة الصهيونية والتطبيع مع العدو الصهيوني، ولجان مقاومة العدوان الأميركي على الشعب العراقي، ولجان المقاطعة الشعبية للسلّع والشركات الصهيونية والأميركية، وأنّ تاريخهم النضالي يجعلهم قادرين على حماية حركتهم من أية مخاطر قد يتصوَّر البعضُ حدوثَها. والحقّ أنّ دافعَ مؤسِّسي «كفاية» إلى تأسيس حركتهم لم يكن التهرُّبَ من الاستحقاقات الوطنية والقومية، وإنما الحاجة إلى توفير الشروط الموضوعية الضرورية لتحقيق هذه الاستحقاقات؛ ذلك أنّ حرق ألف علم أميركي أو صهيوني لن يحرِّكَ الوضعَ قيدَ أنملة مثلما يحرِّكُها حكمُ مصرَ بنظامٍ وطني حقيقي، وقومي حقيقي، وديموقراطي حقيقي، يَدْفع بالقدرة المصرية الهائلة المجمَّدة إلى صلب معركة البناء والاستقلال والحرية ـ وهذا هو حالُ كلّ الدول العربية بدون استثناء!

ولعلّ من حسن الطالع أنّ برنامجَ التغيير الديموقراطي، الذي بادرتْ حركةُ «كفاية» إلى طرحه والسعي لاستقطاب الإجماع الوطني حوله، يجيء في سياق رؤية واضحة للمصالح الوطنية والقومية العليا، التي تمثِّل فيها قضيةُ الصراع العربي ـ الصهيوني ـ الإمبريالي، وتحرير المنطقة من الاحتلالَيْن الصهيوني والأميركي، ومواجهة مشاريع الهيمنة الإمبريالية في منطقتنا، موقعًا رئيسيًا.

إنّ إلحاحَ الحاجةِ إلى استبدال أنماط الحكم الفاسدة والاستبدادية المسيطرة على البلاد، بما يسبِّبه من انهيارات اقتصادية واجتماعية، كان سيَفْتح البابَ أمام أية قوة أو فردَ أو مجموعة أفراد مدفوعين من الإدارة الأميركية إلى رفع شعارات «الديموقراطية» من أجل تجييش الملايين من المتطلِّعين إلى التغيير، وفي اتجاهٍ معادٍ للمصالح والأماني القومية، لو لم تتقدّم حركةُ «كفاية» بكل منظورها المعادي للهيمنة الأميركية والصهيونية، والمنحاز للشعب وطبقاتِه الأفقرِ والأكثرِ معاناةً، وبتاريخ مؤسِّسيها المعروفِ في النضال ضد الصهيونية والتطبيعِ والهيمنة الأميركية ـ الأمرُ الذي هيَّأ لها قبولاً واسعًا في المجتمع المصري وخارجَه.

حركة «كفاية»: التحدِّيات والاستجابات

غير أنّ حركة «كفاية،» ونتيجةً للقبول العامّ الذي حقّقته في فترة وجيزة، تواجه مجموعةً كبيرةً من التحدِّيات، ومنها على سبيل المثال:

(١) تحدِّي بناء هيكل تنظيمي للحركة يَسْتوعبُ التدفُّقاتِ الهائلةَ للراغبين في الانضواء تحت لوائها، مع حلِّ معضلةِ أنّ الحركة ليست حزبًا (وليس من ضمن توجُّهاتها الراهنة أن تتحول إلى حزب)، ولا يُمْكنها أيضًا الاستمرارُ وسط هذا «الفيض البشري» دون حدٍّ أدنى من مَأْسسة العلاقة بينها وبينهم.

(٢) تحدِّي طرح برنامج عامّ للتغيير الديموقراطي في البلاد يستجيب للمطالب الملحّة، ويتضمَّن رؤيةً اجتماعيةً تتجاوب مع مطالب الطبقات الشعبية (وفي المقدّمة العمّالُ) في الارتباط بالحركة والتفاعل مع أنشطتها، ويحافظ ـ في الوقت نفسه ـ على وحدة مكوِّناتها المختلفة المصادر (يسارية ـ قومية ـ إسلامية ـ ليبرالية).

(٣) تحدِّي السعي إلى بناء جبهةٍ للعمل المشترك مع باقي الحركات والقوى والأحزاب السياسية، في ضوء توجُّس هذه الأخيرة من فاعلية حركة «كفاية» وحيوية أدائها، وما يمثِّله من

المواطن الحرّ وحده هو الذي يقاتل من أجل حريّته ووطنه وأمّته!

خطرٍ على بنيانها المحافظِ المقيَّد، من جهة؛ وفي ضوء حقيقةِ أنّ عمليةَ التغيير الديموقراطي ـ الاجتماعي في البلاد مهمةٌ شديدةُ الثقل لا يُمْكِنُ طَرفًا واحدًا من أطراف العملية السياسية أن يَنْهضَ بعبئها وحده.

(٤) تحدِّي حماية الحركة من محاولات الاختراق، الداخلية والخارجية، مِن طَرَفِ السلطة والقوى المضادّة في الداخل، ومن الولاياتِ المتحدة والقوى التابعة في الخارج، ممّن يرفعون شعاراتِ الديموقراطية المزيَّفة وسيلةً للقفز على النضالات الوطنيّة والقومية، ولحرف مشاريع التغيير الديموقراطي الوطنية عن مسارها الأصيل. غير أنّ وعي قادة حركة «كفاية» وأعضائها وأصدقائها لهذه التحدّيات يساعد في بلورة موقف صحيح في مواجهتها من أجل استشراف رؤية مجتمعية شاملة يتضمّنها برنامجُ التغيير الديموقراطي المقبل الذي يحقّق السيطرةَ الوطنيةَ على مجريات هذه العملية.

ولبحث مستقبل حركة «كفاية» بعد الشوط الكبير الذي قطعتْه في المدى القصير المنصرم، فقد دعت الحركةُ إلى مؤتمر كبير، يشارك فيه خمسمائة من كبار المثقفين ورجالات السياسة والفكر والمعرفة والوطنية والقومية في مصر بهدف التداول حول القضايا الرئيسية المطروحة، ولبحث سبل مواجهة التحدّيات التي تجابهها الحركة.

إنّ حلم التغيير الديموقراطي في مصر، وفي باقي أرجاء وطننا العربي، ليس حلمًا مجانيًا لدى شعوبنا التي عانت طويلاً من الاستبداد والفساد، وهي تدرك عن يقين وخبرة أنّ أيّ تشدُّق بتعليق تحقيق الحريات الإنسانية الأساسية لأمتنا تحت زعم أنّه «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» هو الآن محضُ هراءٍ وسفهٍ. فالمواطنُ الحرُّ وحده هو الذي يقاتل من أجل حرية وطنه وأمته، وأما العبيدُ فلا يصنعون الحرية!

لقد أَطلقتْ حركةُ «كفاية» وعودًا بالتغيير، وحَرّكتْ آمالاً في الحريّة (حريةِ الوطن والمواطن)، وعبّأتْ مشاعرَ حميمةً بالتواطُل والرغبة في النضال المشترك لإنقاذِ مَرْكبِ الوطن من العواصف الغادرة التي تَعْصف به من كل جانب. وحتى الآنَ، فإنّ مسيرة حركة «كفاية» قد نجحتْ ـ بدرجةٍ أكبرَ من كلّ التوقعات ـ في إعادة الروح إلى مجتمعٍ كان قد خاصَمَ السياسةَ وأدار ظهرَه للشأن العامّ، واستطاعتْ ـ بالحَجَرِ الذي ألقت به في البركة الآسنة التي لم تتحرك لعقود ـ أن تعيد إلى بؤرة الضوء قوةً هادرةً كانت مهمَّشةً وثانويةً، هي قوةُ جماهير الشعب التي أَطلقتْ صيحتَها المدوِّية:

«كفايـــة، كفايـــة، كفايـــة إحْنـــا وصلْنـــا النهايـــة!»

ولعلّ هذه الصيحة المدوِّيةَ، التي خرجتْ من القلوب قبل الحناجر، أن تكون إيذانًا بنهايةِ عهدٍ، وبدايةِ عهدٍ جديد.

القاهرة

أحمد بهاء الدين شعبان

عضو مؤسِّس في «الحركة المصرية من أجل التغيير ـ كفاية.»

اختزال مطالب التغيير

أحمد عبد الرحمن

الإصلاح أميركيًا

بدايةً ينبغي التأكيدُ أنّ التركيز على الإصلاح السياسي في مصر كمدخل لمواجهة الاستعمار يَحْمل في طيّاته مخاطرةَ أن تكون الحركةُ وقودًا للقاطرة الليبرالية الموالية لأميركا التي تَرْفع شعاراتِ الإصلاح السياسي أيضًا، لكنْ مفرغةً من أيّ محتوًى وطني يَرْفض الهيمنةَ الاستعماريةَ وسياساتِ الإفقار. فالحال أنّه لا يُمْكن حشدُ الطاقات الشعبية تحت راية «الإصلاح السياسي» بالمفهوم الأميركي لأنّه يَحْصره في نطاقٍ انتهازيّ يَخْدم النخبةَ السياسيةَ الجديدة المرتبطة بالولايات المتحدة التي لا يُمْكن أن تُفْرز سوى نماذجَ أكثرَ تبعيةً مثل قرضاي وعلاّوي ترتدي عباءةَ الديموقراطيةِ المهورة بالمباركة الأميركية. إذن، من الأهمية بمكانٍ الربطُ بين الاستقلال الوطني والحرية السياسية بوصفهما هدفًا واحدًا، لأنّه لا حرية سياسية في إطار التبعية، ولا استقلال وطني من دون إطلاقِ الطاقات الشعبية وتحريرِها من قيود الحكومات الشمولية.

الفصل بين القضية الوطنية والإصلاح

إنّ الحركات الداعية إلى التغيير في مصر تؤكّد أنّها تجمّعتْ لمواجهة أمرين كلٌّ منهما سببٌ ونتيجةٌ للآخر، وهما «الغزوُ والتدخُّلُ الأجنبي» من ناحية، و«الاستبداد الشامل في حياتنا» من ناحية أخرى. وقد جاء في وثائق تلك الحركات أنّ «أُولى خطوات مواجهة الغزو والتدخُّل الأجنبي هي الإصلاح السياسي والدستوري الذي يوفِّر للأمة كلَّ الضمانات الممكنة لملاحقةِ وهزيمةِ المشروع الاستعماري الكريه.» ولكنّ الحقيقة هي أن هذا الإصلاح **وحدَه** لا يوفِّر مثلَ هذه الضمانات. إضافةً إلى ذلك، فإنّ هذا المنهجَ التتابعي، أي البدءَ بإصلاح سياسي ودستوري يُمكِّننا من «ملاحقة المشروع الاستعماري» إنّما يتناقض مع ما ذَكَرَتْه الوثائقُ من أنّ كلا القضيتيْن (مواجهة الاحتلال والتدخُّلِ الأجنبي، ومواجهةَ الاستبداد) سببٌ ونتيجةٌ للأخرى؛ أيْ أنّهما مترابطتان ولا يُمْكن فصلُهما.

إنّ منهجَ إعطاء الأولوية لجانبٍ من التغيّرات على حساب جانب آخر يضع الأمورَ في إطار يَسْهل توظيفُه من قِبل أعدائنا، كما حدث بالنسبة إلى **تقرير التنمية البشرية** الذي حَجَبَ دورَ الإمبريالية في عَوْقِ التنمية. كما أنّ هذا المنهج يَصْرف الأنظارَ أو على الأقلّ يَخْفض الاهتمامَ بالقضايا الوطنية، في وقتٍ يتصاعد فيه الهجومُ الإمبريالي ـ الصهيوني على أمتنا بأسرها، ويَسْتعر الصراعُ بين المقاومة العراقية البطلة وبين قوات الاحتلال الأميركي، ويتواصل نضالُ الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، ويحاول فيه الاحتلالُ في العراق وفلسطين تشكيل الأطر السياسية والأمنية بما يكرِّس أهدافَ الاستعمار العدوانية تحت شعارات «الديموقراطية والإصلاح والتغيير.» وتحت الشعارات نفسها تمارس الإمبرياليةُ الأميركيةُ الضغوطَ على السلطة المصرية القائمة، مستغلةً ضعفَها وعدمَ شعبيتها، لتَفْرض عليها تنازلاتٍ خطيرةً مثل تعديل اتفاقية كامب دايڤيد لصالح المزيد من الدعم الأمني لإسرائيل، وتمرير اتفاقية الكويز التي تسهِّل تغلغل النفوذ الصهيوني في الاقتصاد المصري، ومثل المزيد من قبول التدخل في الشؤون الداخلية، وتقديم المساندة للاحتلال الأميركي ضد المقاومة العراقية، ومساندةِ الضغوط الأميركية والصهيونية لإسكات صوت المقاومة الفلسطينية ومن أجل تمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير. كما تستخدم الإدارة الأميركيةُ شعاراتِ «الإصلاح والديموقراطية في كافة البلاد العربية» فقط كسلاح لفرض المزيد من التنازلات والتفريط في القضايا الوطنية والقومية على أنظمة الحكم العربية.

قد يتبادر إلى ذهن البعض أنّ منهجنا هذا أمرٌ مريحٌ للسلطة الاستبدادية المحلية التي طالما سعت إلى صرف الانتباه نحو التهديد الخارجي لتبرير ديكتاتوريتها. ولكنْ مَنْ قال ـ غير الديكتاتوريين ـ إنّ الديموقراطية تتناقض مع مواجهة التهديد الأجنبي؟ إنّ الحرية والديموقراطية شرطٌ أساسيٌّ لا غنى عنه لمواجهة العدوان الأجنبي. ثم ما هو الداعي أصلاً لاستخدام تلك الحجّة في ظلّ نظامٍ لا يَحْفل كثيرًا بالتهديد والتدخل

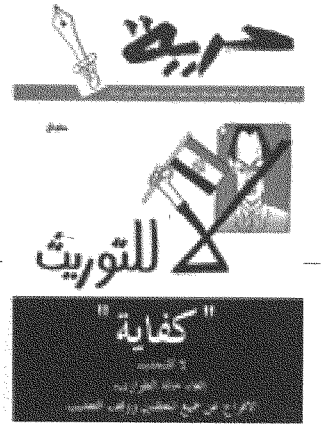

هل يمكن الحركة الوطنية المصرية أن تصفّق لإسقاط النظام الحالي لكي يحلّ محلّه نظام أكثر قدرةً على تمرير المخطّطات الأميركية تحت مسحة ديموقراطية؟

الأجنبي، بل ويَعْتبر العدوَّ الأميركي صديقًا والعدوَّ الصهيونيَّ جارًا قادرًا على المساهمة في صنع السلام؟!

إنّ أقسامًا من النخبة السياسية المعارضة تقوم ـ بوعي أو من غير وعي ـ بتبرئة العدو الأميركي من مسؤوليته عن توطيد الديكتاتورية في مصر حين تَنْظر إلى ذلك العدو باعتباره مجردَ نتيجة للاستبداد والديكتاتورية المحلية في بلادنا.

كما أنّ بيانات حركة التغيير ـ رغم تعدادها (بشكل عامّ) «المخاطرَ والتحدّياتِ الهائلةَ التي تحيط بأمتنا وبما يَسْتتبع حشدَ الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات» ـ لم تَذْكر قضايا أو مجالاتٍ أو وسائلَ محددةً لهذا الحشد كما فَعَلَتْ عندما تحدّثتْ عن الإصلاح السياسي والدستوري. بل لقد التزمت هذه البياناتُ الصمتَ ـ حيث لا يجوز الصمتُ ـ عن الدعْوة إلى اتخاذ موقف يتعلق بصراع جار يتوقف عليه مستقبلُنا (بما في ذلك الديموقراطيةُ التي نَحْلم بها)، أيْ باتخاذ موقفٍ من المقاومة العراقية، والفلسطينية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير. كما تجاهلتْ تلك الوثائقُ علاقاتِ التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للإمبريالية الأميركية وللصهيونية، التي يتعارض الاستمرارُ في الخضوع لها مع استقلالنا وتطورنا والمصالح المباشرة لشعبنا. وكان من واجب بيانات حركة التغيير أن تضع هذه القضايا البالغةَ الأهميةَ في إطارٍ مختلفٍ تمامًا يميِّزُها عن إطار الإصلاح الأميركي، الذي لا يزيد عن كونه مجردَ قناعٍ للسيطرة الاستعمارية.

إنّ السكوت عن هذه القضايا يلبّي متطلّبات التفسير الأميركي الملفَّق لأزمتنا، ويُخلي مسؤوليةَ الإمبريالية والصهيونية عن الأزمة، ويلبّي احتياجات التوجُّه الأميركي إلى إقامة نظام حكمٍ يمارس ـ بصورة «أفضل» وبوجوهٍ غير مستهلَكة ـ سياساتِ الخضوع والارتباط نفسَها. كما أنّ تبريرَ البعض إعطاءَ الأسبقية والأولوية للإصلاح السياسي بالمعنى الضيّق (حرية تداول السلطة الذي يَعْنون به حريةَ تداولِ الحكم)، وتحديدًا رفضَ التمديد للرئيس المصري باعتبارِ ذلك مفتاحَ التغييرَ، أمرٌ عجيب حقًا. وإذا نحّينا موقّتًا مسألةَ مفتاح التغيير الحقيقي، فإنّ مَنْ يختلف حول القضايا الوطنية وأولويّتها هم المطبِّعون مع الكيان الصهيوني والإمبريالية الأميركية، أو الذين لا يَجِدون غضاضةً في التمويل الأجنبي الأميركي والأوروبي لأنشطتهم ولا يعتبرون ذلك التمويلَ تدخلاً أجنبيًا أو تعاملاً منهم مع أعداء بلادنا وشعبنا.

وليس من قبيل المصادفة أن تَذْكر صحيفةُ **واشنطون بوست** الأميركية في افتتاحيتها في ١٨ يناير هذا العام تحت عنوان «كفاية» ـ في إشارة إلى شعار الحركة ـ أهميةَ فرض «الحرية والديموقراطية» في مصر! وقالت الصحيفة: «أملاً في أن يكون مِسْتر بوش جادًا في عزمه على التدخُّل لفرض الديموقراطية، شكّلتْ حركاتُ المعارضة المصرية تحالفًا للمطالبة بإصلاحات أساسية: إنهاء حالة الطوارئ التي تقيِّد النشاطَ السياسي، وانتخاب رئيس مِنْ بين أكثر من مرشّح، وإجراء تعديلات دستورية للحدّ من صلاحيات الرئيس القادم.» وكان من الغريب والمؤسف حقًا أن يَسْتحسن بعضُ قادة الحركة إطراءَ هذه الصحيفة الأميركية وهذا التدخُّلَ الصريحَ، وهو أمرٌ لا يستحسنه إلاّ مَنْ يتصور أنّ ضغوطَ الإدارة الأميركية قد تساعده في تحقيق الإصلاحات! وفي الوقت ذاته أدلى جورج إسحق، المنسّقُ العامُّ لحركة «كفاية،» بحديث إلى صحيفة **ديلي ستار** في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٤ قال فيه: «إنّ المعارضة الشعبية الأوكرانية خلال الانتخابات الرئاسية تَرَكَتْ تأثيرًا كبيرًا في النشطاء المصريين وفي آخرين في العالم العربي الذين يُؤْمنون أنّ العرب يجب أن يتمتّعوا بالاحترام الديموقراطي والحقوق نفسها مثل مواطني أوكرانيا والبلاد الأخرى.» لكنْ من المعروف أنّ النموذج الأوكراني (الثورة البرتقالية) الذي يَسْتشهد به المنسّق العام لحركة «كفاية،» مثلَه مثلَ النموذج الجيورجي (الثورة الزهرية)، يعبِّر أقوى تعبير عن الاختراق الأميركي للنخب السياسية في تلك المجتمعات، وعن دور المنظّمات المموَّلة أجنبيًا والمسمّاة «منظّمات المجتمع المدني،» وعن دور رجال الرأسمالية العالمية من أمثال سورس، ويضاف إلى كلّ ذلك دورُ

اختزال مطالب التغيير

فريقِ عملٍ أميركيٍّ كانت مهمّتُه التخطيطَ الدقيقَ لتوظيف التذمُّر الشعبي والتوتّر الاقتصادي والعرقي والاجتماعي لصناعة «ثورات ديموقراطية» يُمْكن عَبْرها تشديدُ القبضة الأميركية على تلك البلدان. فهل هذا هو نموذجُ الثورة الذي يتطلّع البعضُ إليه في مصر؟ ألا يدعونا ذلك إلى التساؤل عن سبب ظهور اللون الأصفر في مظاهرة حركة «كفاية» يوم ١٢ ديسمبر العامَ الماضي؟ هل كان ذلك تيمُّنًا باللون البرتقالي في أوكرانيا، وتحضيرًا لثورةٍ ديموقراطيةٍ «صفراءَ» مدفوعةِ الأجرِ تأتي بحكومةٍ أكثرَ ولاءً لأميركا وأقدرَ على قهر الشعب لكنْ تحت شعارات برّاقة؟ أمْ أنّ ذلك كان مجردَ تقليدٍ أعمى لا غير؟

والآن، هل يُمْكن الحركةَ الوطنيةَ المصريةَ أن تصفّق لإسقاط النظام الحالي لكي يحلَّ محلَّه نظامٌ أكثرُ تبعيةً وموالاةً وقدرةً على تمرير المخططات الأميركية تحت مسحة ديموقراطية: نظامٌ يَقْمع الغضبَ الشعبيَّ على إسرائيل وأميركا، ويَحُول بين وسائل الإعلام الحكومية وبين التعبير عن ذلك الغضب؟ ألم تشكّكْ صحيفةُ **واشنطون بوست** من وسائل الإعلام في نظام حكم مبارك؟ أمْ أنّ علينا أن نَسْلك الطريقَ الصحيحَ الوحيدَ، وهو مواجهة التدخل الاستعماري والتبعية والديكتاتورية **في آنٍ واحد** وبالاعتماد على شعبنا؟

وفي البيان الذي أصدرتْه حركةُ «كفاية» في سبتمبر العامَ الماضي بعنوان «مواجهة الغزو الأميركي الصهيوني والتدخُّل الأجنبي سبيلُه الإصلاحُ الشامل وتداولُ السلطة،» كانت صيغةُ البيان تتيح الفرصةَ أمام النشطاء المموَّلين أجنبيًا للتوقيع عليه، بل تتيح اجتماعَ بعضهم مع وزير الخارجية الأميركية في فندق سميراميس بالقاهرة! إنّهم أولئك الذين نَصبّوا أنفسَهم ممثّلين لما يُسمّى بـ «المجتمع المدني المصري» الذين شاركوا في فعّاليات منتدى الجمعيات الأهلية في المغرب في ديسمبر الماضي، وكانت مشاركتُهم جنبًا إلى جنب مع وفود الحكومة المصرية والحكومات العربية وفقًا للمخطَّط الذي وضعتْه للمشروع قمةُ الثمانية الكبار في «سي إيلاند» بولاية جيورجيا الأميركية في يونيو العامَ الماضي. إنّهم أيضًا أولئك الذين يسارعون إلى إرسال برقيّات التهنئة بالانتخابات العراقية بدلاً من فضحها وتعرية أهدافها الإجرامية. وهم أيضًا أولئك الذين يَعْتبرون عمليّاتِ المقاومة الاستشهاديةِ خرقًا لحقوق الإنسان. والسؤال الآن هو: كيف يستقيم لعملٍ عنوانُه «مواجهةُ الغزو الأجنبي» أن يَشْمل مَنْ يَقْبلون التدخُّلَ الأجنبي، سواءٌ عن طريق التمويل الأجنبي أو عن طريق غيره من أشكال الارتباط والتعاون التي تشوِّه محتوى العمل الوطني والأهلي؟ أم أنّ توسيع المعارضة أصبح هدفًا في حدّ ذاته، دون أية قيود مبدئية؟

هناك سؤال آخر: هل يَصْلح نضالُ الشعب المصري فقط لانتزاع الحرية والديموقراطية، في حين أنّه لا يَصْلح لمقاومة الإمبريالية والصهيونية؟! أمْ أنّ حركة التغيير هذه ستعتمد على شيء آخر غير الحركة الشعبية للقضاء على الديكتاتورية؟! لقد غاب عن وثائق الحركة أنّ أيّ حُكْم ديموقراطي (وهو ما تسعى إليه الحركة) لا بدّ أن يضع في حسابه مصالحَ الشعب، أيْ أن يضع في حسابه القضيةَ الوطنيةَ في المقام الأول. أمّا اختزال التغيير في مجرد تعدُّد المرشَّحين للرئاسة، وعددِ مرّات الرئاسة، وسلطاتِ الرئيس، فإنّه يتيح الفرصةَ لمواصلة النظام الديكتاتوري لوجوده متخفِّيًا بمظهرٍ ديموقراطيٍّ زائف، بدلاً من نظام ديكتاتوري قديم تابع فَقَدَ صلاحيَّتَه. إنّ الديموقراطية لا وجود لها في أية دولة تَفْقِد قرارَها الوطني المستقلّ. أمّا عن شعار حركة «كفاية» المستخدم وهو: «لا للتمديد.. لا للتوريث.. كفاية» فقد أصبح مجردَ ستارٍ لتمرير إصلاح ليبرالي جديد يوطِّد سلطةَ رأس المال الكبير المرتبط بالاستعمار في محاولةٍ لمنع زعزعة هذه السلطة. ذلك أنّ الدعوة إلى الإصلاح قد خَلَتْ من أية مطالب أو إشارةٍ حقيقيةٍ إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية والعاجلة للطبقات الشعبية، وهو ما يَجْعل الإصلاحَ قاصرًا على تداول الحكم لتفعيل السياسيات الحالية للدولة. وقد حَسِبَ مَنْ صاغوا تلك الوثائق، وخاصة اليساريون، أنّهم تخلَّصوا من هذا المنزلق الليبرالي الجديد بعبارة «إنهاء احتكار الثروة،» لكنّ هذه العبارة لا تعدو كونَها مجردَ إنشاءٍ لفظي لا يَحْمل أيَّ مدلول عملي، وهي تذكِّرنا ـ مع

«كفاية» اختزلت «الإصلاح» بالحريات وتداول الحكم!

اقترانها بعبارة أخرى في البيان عن «إنهاء احتكار السلطة» ـ بثنائية اقتسام السلطة والثروة في جنوب السودان ولدى متمرِّدي دارفور. فهل كَفَّت اللغةُ العربيةُ عن تزويدنا بالكلمات المعبِّرة عمّا نتحدث عنه فنستدعي ـ دون فطنةٍ ـ نموذَج اتفاقية إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان في معرض الدعوة إلى التغيير والإصلاح في مصر؟!

ولقد دعت حركة «كفاية» إلى «الإصلاح الشامل.» لكنّ ذلك الإصلاح الشامل الذي يَشْمل، بالتعريف، كلَّ القضايا الأساسية (الوطنية والقومية والسياسية والاقتصادية) قد اختُزِلَ في بيانات الحركة إلى قضية الحريات وحدها وقضية تداول الحكم. أما الخروج ممّا سُمّي «الأزمة الطاحنة والشاملة» في مصر فقد اختُزِل إلى إصلاح سياسي يُنهي احتكارَ الحزب الحاكم للسلطة وحالةَ الطوارئ، ويَسْمح بالحريات العامة، وبانتخاب الرئيس مِنْ بين أكثر من مرشح. فهل هذه هي سِماتُ «الأزمة الطاحنة الشاملة»؟ لقد اختُزلتْ هذه الأزمةُ بأبعادها المختلفة في «ديكتاتورية الحكم،» ثم اختزلتْ هذه الديكتاتوريةُ ذاتُها في مجرد تداول الحكم من عدمه. وهذه هي مبادئُ الليبراليين الذين يقدِّسون اقتصادَ السوق وسلطةَ رأس المال. إنَّها مبادئُ الليبراليين الجدد الذين تخلَّوْا عن قضايا الاستقلال الوطني، خلافًا لليبرالية الوطنية المصرية في ثورة ١٩١٩ ولشعارها الشهير «الاستقلال والدستور.»

أزمتنا مركّبة، فالتغيير مركّب!

إنّ الأزمة التي تعانيها بلادُنا وشعبُنا أزمةٌ مركّبةٌ تتضافر فيها علاقاتُ التبعية والخضوع السياسي والاقتصادي والعسكري للإمبريالية والصهيونية ونظام الحكم غير الديموقراطي الموالي للإمبريالية. وإذا لم يَسْتهدف برنامجُ التغيير مواجهةَ **كافة** الأسباب الأساسية للأزمة، واقتَصَرَ على مسألة حرية تداول الحكم، فإنّ نتيجتَه الممكنةَ والوحيدةَ هي صعودُ نخبةٍ ليبراليةٍ جديدةٍ إلى سدّة الحكم لتحقِّقَ للعدو الإمبريالي والصهيوني كلَّ ما يريده... ولكنْ بأشكال وأقنعة جديدة.

وفي كل الأحوال ينبغي ألاّ يَغيب عن إدراكنا أنّ الرغبةَ العامةَ المتناميةَ في تغيير النظام السياسي القائم لا يواكِبُها حتى الآن ـ أو لا يواكبُها بالقدر الملموس ـ تطوُّرُ الأسس اللازمة لإنجاز التحول الوطني الديموقراطي. وهذا يهدِّد بإجهاض حركة التغيير، إمّا من قِبل النظام القائم، أو من قِبل الإمبريالية عن طريق توظيفها لصالحها، أو كليْهما. إنّ لضعف أُسس التحول أسبابًا عديدة، لكنّ أحدَ أخطر تلك الأسباب هو غيابُ الحدّ الأدنى المقبول لبرنامج وطني ديموقراطي للخروج من الأزمة الراهنة بكل مظاهرها مجتمعةً. ولا تمثِّل الشعاراتُ التعبويةُ مثل شعار «لا للتمديد ـ لا للتوريث ـ كفاية،» ولا حتى نجاحُ هذه الشعارات في جذب جماهير واسعة، ضمانةً لاستمرار الحركة، ما لم يكن ذلك ضمن برنامج وطني ديموقراطي واضح يتمّ نشرُه بين صفوف الشعب. لذلك فإنّ صياغة مثل ذلك البرنامج، وخلقَ آليّات تَدْفع الجماهيرَ الشعبيةَ إلى ساحة العمل السياسي من أجل التغيير، يجب أنْ يشكِّلا المهمةَ الأولى الآن.

القاهرة

أحمد عبد الرحمن

كاتب مصري